على طبيعة التحول الذي طرأ على الصراع، باعتباره «تحول من الاهتمام [اسرائيلياً] بالامن الخارجي، الى 'الصراع الداخلي المشترك' » المرشح لأن يمتد الى نابلس وغزة ورام الله، وربما الى القدس، ومدن اسرائيلية «أخرى» مختلطة، مثل حيفا وعكا والناصرة وبقية البلاد (يهودا ليطاني، «الدهيشة مخيم وليس جزيرة»، **جيروزاليم بوست**، ١٢/٦/١٩٨٧).

وازاء ذلك، اضطرت سلطات الاحتلال الى تشكيل لجان تحقيق لما جرى في الدهيشة، حيث اضطر قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسنياع، الى اتخاذ موقف معارض بشدة لتصرف المستوطنين، مؤكداً أنهم «خططوا، مسبقاً، لعمليات الاثارة في الدهيشة، واطلقوا النيران داخل المخيم بعنف يصعب وصفه» (**البيادر السياسي** ، ١٣/٦/١٩٨٧). الا ان متسنياع حاول اضفاء صورة محايدة على موقف الجيش الاسرائيلي خلال هذه الاحداث، حيث «منع وقوع كارثة مروعة، بوقوفهم [أفراد الجيش] تحت النيران بين المستوطنين، الذين اطلقوا النار، وبين سكان المخيم» (**الملف** ، العدد ٣٩، حزيران ـ يونيو ١٩٨٧).

اما أبرز العمليات الفردية ذات الطابع «العفوي»، التي تداخلت، زمنياً، مع الوقائع السابقة، فهي: مقتل الاسرائيلي حاييم عزران طعناً بسكين في مدينة غزة بتاريخ ٢٧/٩/١٩٨٦، ويسرائيل كيتارو، في المدينة ذاتها، وبالطريقة عينها، بتاريخ ٦/١٠/١٩٨٦؛ كذلك، تعرض عوفاديا بروخيم، بتاريخ ٥/١١/١٩٨٦، لطعنات سكين بالقرب من باب العمود في القدس، أصيب بنتيجتها بجروح بليغة؛ وتعرض الجندي، من سلاح المدفعية، يوسي مارتين، بتاريخ ١٠/١١/١٩٨٦، لحادث مماثل؛ ومقتل الطالب، من المعهد الديني «شوفو بنيم»، الياهو عمدي، طعناً بسكاكين، في مدينة القدس، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٦؛ وتعرض باروخ غيئون، بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٦، لحادث مماثل (لم يؤد الى وفاته) وقع عند باب الاسباط في القدس، أيضاً؛ ومقتل المستوطنة عوفره موزيس، بتاريخ ١١/٤/١٩٨٧، اثر القاء قنبلة حارقة على سيارة كانت تقلها وعدداً آخر من الركاب. واعتبرت الاوساط الاسرائيلية هذا النوع من العمليات الأكثر خطورة من بين العمليات الفدائية الاخرى. فهي «اعمال يقوم بها فلسطينيون يحملون خنجراً، وليس [لهم] قاعدة ثابتة. انهم يخرجون لاداء مهام القتل التي يقومون بها... ويعودون الى بيوتهم، في وقت يصبح... الامل في اكتشافهم بعد وقوع الحادث، ضئيلاً... [وهم] ليسوا جزءاً من تشكيل منظم يمكن ضربه» (**المصدر نفسه** ، العدد ٣٣، كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٦).

ربط كولنيالي

عملت اسرائيل، بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مباشرة، على تحطيم الجهاز الاقتصادي الانتاجي للمناطق المحتلة، وذلك بتشجيع الهجرة والعمل داخل اسرائيل. وقد أدى هذا الى ارتفاع معدل دخل الفرد، وبالتالي، معدل الاستهلاك الفردي، الذي اخذ يشبع حاجات الفرد من الاستهلاك مما يقدمه المنتج الاسرائيلي. وهكذا بدأت عملية دمج والحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي. ومع مرور الزمن، اصبح اقتصاد المناطق المحتلة رافداً للاقتصاد الاسرائيلي، ليس في كونه سوقاً للمنتوجات أو مصدراً للعمالة وحسب، بل وفي نمو مؤسسات اقتصادية مكملة لمؤسسات اسرائيلية وتعمل لحسابها، مثل مشاغل الخياطة، ومناشير الحجارة وغيرها (**البيادر السياسي** ، العدد ٢٥٦، ١٣/٦/١٩٨٧).

لقد ولدت السنوات العشرين الماضية، وضعاً لارتباط كولنيالي واضح للمناطق المحتلة بالاقتصاد الاسرائيلي. وهو ارتباط نجم، اساساً، من عدم قدرة المنتجين في المناطق المحتلة على مناقسة المنتوجات الاسرائيلية؛ وكذلك بسبب عدد من التدابير الادارية التي اتخذتها سلطات الاحتلال. فخلال سنوات الاحتلال، كانت الصادرات من اسرائيل الى المناطق المحتلة تفوق الصادرات من المناطق الى اسرائيل. وقد انشأ هذا الوضع عجزاً تجارياً في غير صالح المناطق المحتلة (تمار جوجانسكي، «الاقتصاد الكولنيالي للمناطق»، **الملف** ، العدد ٢، أيار ـ مايو ١٩٨٤؛ نقلاً عن **عيراخيم** ، عدد ٤ آب ـ اغسطس ١٩٨٣). وبلغ العجز في الميزان التجاري سنوياً اكثر من ٥٠٠ مليون دولار، بعد ان انخفض معدل الزيادة القومية من ٧ ـ ١٠ بالمئة في بداية الاحتلال الى صفر، بينما سجل معدل دخل الفرد انخفاضاً حاداً في الآونة الاخيرة، فبلغ في الضفة الغربية ١٢٠٠ دولار سنوياً، وفي قطاع غزة